الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.43

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماك – دونالد . . . . . (سورينام)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

(ب) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-60480 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/C.3/67/L.49/Rev.1 و L.70)

مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1: حالة حقوق الإنسان في ميانمار

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1، الوارد في الوثيقة A/C.3/67/L.70.

٢ - **السيدة رافتي** (قبرص): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي ومقدمين آخرين لمشروع القرار، فأعلنت انضمام أيسلندا وليختنشتاين إلى مقدمي مشروع القرار، وقالت إن العام الأخير شهد تحولا في ميانمار التي قطعت أشواطا كبيرة صوب الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية فضلا عما طرأ من أوجه تحسن على حالة حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، خصص جزء كبير من مشروع القرار للاعتراف بما تم اتخاذه من خطوات إيجابية. بيد أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة، وقد أهاب مشروع القرار بحكومة ميانمار أن تواصل الإفراج عن سجناء الضمير وإجراء تحقيق شامل لتحديد من تبقى منهم في السجون. ولا يزال المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء استمرار النزاع المسلح في ولاية كاشين، وما يقترن به من تمييز وانتهاكات لحقوق الإنسان تؤثر على أقليات عرقية شتى، وبخاصة أقلية روهينغيا، وإزاء تجدد اندلاع حالات العنف في ولاية راخين.

٣ - وأضافت قولها إن مشروع القرار يأخذ في الاعتبار ما حدث في البلد من تغييرات جوهرية وتزايد مشاركة الحكومة مع المجتمع الدولي. وقد تعاون الاتحاد الأوروبي عن كثب مع ميانمار للخروج بمشروع قرار يعكس في آن واحد الأشواط الهامة التي قطعت خلال العام الماضي والمسائل الرئيسية مثار القلق التي لا يزال يتعين مواجهتها. وأردفت قائلة إنه تمت أيضا مشاورات ثنائية مع وفود أخرى بغرض التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار.

٤ - **السيد لرم** (قطر): قال إن بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وكان من بواعث تشجيعه ما حدث من تطورات في ميانمار مؤخرا، لكنه لا يزال يساوره القلق إزاء الحالة في ولايتي كاشين وراخين. وأضاف قائلا إن على حكومة ميانمار أن تسعى لتحقيق المصالحة الوطنية وحماية حقوق الأقليات، وبخاصة الأفراد التابعين لأقلية روهينغيا، الذين ينبغي منحهم شهادات ميلاد وتصاريح عمل. وينبغي للحكومة، إضافة إلى ذلك، محاسبة مرتكبي الأفعال الإجرامية، وإعادة إدماج المشردين، وتقديم التعويضات والمساعدات اللازمة إليهم.

٥ - **السيد دياللو** (السنغال): قال إنه يجب على ميانمار أن تضاعف ما تبذله من جهود من أجل مكافحة التمييز على أساس ديني، والعنف الجنسي، والتعذيب، وغير ذلك من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب تعزيز التعاون بين ميانمار والمجتمع الدولي من أجل إنهاء العنف القائم على أساس عرقي وديني، وتعميق الإصلاح السياسي الذي يجري القيام به حاليا. ونوه بالأهمية الحاسمة للعمل الذي يقوم به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وأضاف قائلا إن على ميانمار أن تقوم بالمزيد من أجل حماية حقوق طائفة الروهينغيا لأن ذلك أمر أساسي لضمان تحقيق المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي. وأردف قائلا إن السنغال تؤيد مشروع القرار وتتوقع أن ترى في تنفيذه دليلا دامغا على رغبة ميانمار في مساندة حقوق مختلف الطوائف في ذلك البلد.

٦ - **السيد إيلر** (تركيا): قال إنه على الرغم مما حدث في ميانمار من تطورات إيجابية، فإن بلده يساوره قلق شديد إزاء تجدد اندلاع العنف ضد مسلمي أقلية روهينغيا في ولاية راخين. وعلى جميع الأطراف أن تتعاون من أجل الإنهاء الفوري للعنف، وعلى حكومة ميانمار أن تأذن بإجراء تحقيق مستقل يتسم بالشمول والشفافية لتحديد أسبابه الجذرية ومنع تكراره. وبالإضافة إلى ذلك، عليها أن تمكن الهلال الأحمر التركي والمنظمات الإنسانية الأخرى من الوصول إلى الأشخاص ممن هم في حاجة إلى المساعدة، وأن تهيئ الظروف اللازمة لزيارة تقوم بها منظمة التعاون الإسلامي إلى ميانمار في أقرب وقت ممكن. وأردف قائلا إن تركيا على أهبة الاستعداد لمساعدة ميانمار في إقامة بلد ديمقراطي يكفل احترام الحقوق لجميع الناس.

٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1.

٨ - **السيد تن** (ميانمار): قال إن بلده، وإن لم يطلب التصويت على مشروع القرار، يتمسك بقوة بموقفه المبدئي المعارض لاتخاذ قرارات بشأن بلدان محددة وتستهدف بلداننا نامية بصورة انتقائية. وعلى مدار العام الماضي، شرعت حكومة بلده في مسيرة للتحول السلمي الديمقراطي، ونفذت طائفة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وعززت من تعاونها مع البلدان الأخرى.

٩ - وأعرب عن ترحيب ميانمار بالتحول الملحوظ في صيغة القرار من أسلوب المواجهة والإدانة إلى التشجيع والتعاون، وبما تضمنه القرار من اعتراف بمختلف التطورات الإيجابية. بيد أن لديه تحفظات على الفقرات ٧ و ١٤ و ١٥، التي تحتوى على صياغات حساسة ومضللة. وتفهم حكومة بلده أن بمقدورها تنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ٧ حسبما تراه ضروريا وفقا لقوانينها القائمة. كما أن أية أوجه قصور تتعلق بحقوق الإنسان ستتم معالجتها كجزء من الإصلاح القانوني ومن خلال آليات من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأردف قائلا إن ميانمار تدرك تماما ما هي التحديات المتبقية، لكنها لن تقبل بأي مسار عمل من شأنه أن يعطل المصالحة الوطنية وعملية الإصلاح.

١٠ - ومضى قائلا إن الحكومة تضاعف من جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان من خلال السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة السجناء، والشروع في مفاوضات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن إنشاء مكتب قطري ووضع آلية شفافة لاستعراض ما تبقى من قضايا السجناء السياسيين بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وأعرب عن أسف ميانمار لارتكاب أعمال عنف خرقاء في ولاية راخين، لكنه من باب المبالغة أن توصف الصدامات بين طائفتين بأنها شكل من أشكال الاضطهاد الديني. وعلاوة على ذلك، فإن حوادث العنف لا تقع إلا في جيوب صغيرة في أنحاء البلد، وقد عاش الناس في وئام جنبا إلى جنب على امتداد تاريخ البلد. ومع أن مشكلة العنف لا يمكن حلها بين عشية وضحاها، تحاول الحكومة الأخذ بنهج متعدد الجوانب يشمل تدابير للأجلين القصير والطويل. وقد اجتمع الرئيس مع كبار زعماء مختلف الطوائف الدينية وأعلن التزامه بمنع تكرار حدوث العنف ومحاسبة مرتكبيه وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

١١ - وأعلن قبول ميانمار بالقرار، بما في ذلك الفقرتان ١٤ و ١٥، لكنه ذكر أن لديها تحفظات على عبارة ''أقلية روهينغيا''، إذ أن ميانمار لم تكن بها أبدا بمجموعة عرقية تحمل هذا الاسم. وأضاف قائلا إن حق المواطنة لن يحرم منه أي شخص يحترم القانون، ولكن ينبغي التمييز بين المستوطنين لأجل طويل والمهاجرين غير الشرعيين. واستنادا إلى هذا الفهم وبروح من الحل التوافقي فإن ميانمار لم تصر على حذف هاتين الفقرتين.

١٢ - وتابع كلامه قائلا إن مقدمي مشروع القرار أبدوا مرونة غير مسبوقة في تعديل الفقرة الأخيرة من القرار، ويفهم وفده أنه اعتبارا من عام ٢٠١٣، سيتوقف الاتحاد الأوروبي عن ممارسته التي استمرت على مدى عقد من الزمان بتقديم مشروع قرار ضد ميانمار. ولا ينبغي لبلد يحقق تحولات ديمقراطية بعيدة الأثر أن يظل موضع انتقاد. ولذلك، فإن مشروع القرار الذي جرى اعتماده ينبغي أن يكون آخر قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، كما ينبغي إعادة النظر في مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام. وفي الختام، أعرب عن تقدير ميانمار لما جرى الاضطلاع به من أعمال في إطار هذه المهمة، لكن ينبغي إعادة توجيه الموارد الشحيحة المخصصة لها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب ميانمار.

١٣ - **السيدة كسنس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن ميانمار قطعت أشواطا ملحوظة صوب بناء ديمقراطية مستدامة، وقد أرسى القرار معايير واضحة لمواصلة إحراز تقدم في هذا المجال من خلال إنشاء المؤسسات الديمقراطية التي تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأعربت عن ترحيب بلدها بإنشاء عملية تتسم بالشفافية والمصداقية لمراجعة جميع القضايا المتبقية المتعلقة بالسجناء السياسيين، وبالتزام الحكومة بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار في ولاية كاشين، وتيسير سبل الوصول أمام المنظمات الإنسانية الدولية، وبما أعلنته الحكومة من أنها ستصبح عضوا كامل العضوية في الشراكة الحكومية المفتوحة بحلول عام ٢٠١٦. بيد أن العنف الجاري في ولاية راخين يعد مصدر قلق، وعلى الحكومة أن تسعى إلى بناء مناخ من التعايش السلمي بين جميع الطوائف عبر سياسة للإدماج والمصالحة والاحترام المتبادل. وأضافت قائلة إن بلدها سيواصل العمل مع حكومة بورما والمجتمع المدني من أجل بناء دولة ديمقراطية تنعم بالسلم والرخاء. وقالت في الختام إن بلدها يؤيد تمام التأييد ولاية المستشار الخاص المعني بميانمار، ويفهم أن استمرار الولاية سيندرج في إطار الموارد القائمة.

١٤ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن نص مشروع القرار، لكنه لا يزال يتمسك بموقفه المبدئي ضد القرارات التي تخص بلدانا محددة. وتشعر إيران بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمس أقلية روهينغيا المسلمة، وإزاء الملاحظات التي صدرت عن بعض السلطات في ميانمار بشأن تجريد تلك الأقليات من حقوق المواطنة التي تتمتع بها. فعمليات التطهير على أساس عرقي أو ديني الموجهة ضد المسلمين لا يبررها القانون الدولي وعلى الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير عاجلة لحماية الحقوق الأساسية للمسلمين في ميانمار وتمكينهم من العودة السالمة إلى وطنهم. وبصورة أعمّ، فإن الاعتماد الانتقائي لقرارات تخص بلدانا محددة لغايات سياسية هو أمر يخل بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، ويقوض مبدأ التعاون باعتباره المبدأ الأساسي للتعزيز الفعال لجميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وحمايتها. وأردفت قولها إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض المسائل المتصلة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في جميع البلدان دون أي تمييز.

١٥ - **السيد ناي** (كمبوديا): قال إن اتخاذ القرار بدون تصويت يعد نقطة تحول في التعاون الدولي، وأن نص القرار جاء أدق وأكثر استشرافا للمستقبل عما سبقه من قرارات في الأعوام الماضية. ولقد آن الأوان للنظر إلى ميانمار في ضوء جديد؛ باعتبارها من البلدان التي قطعت أشواطا كبيرة تستحق التشجيع والتعاون. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم حكومة ميانمار وشعبها من أجل تنفيذ إصلاح سياسي تاريخي وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وفي ضوء ما

أحرز من تقدم كبير حتى الآن، ينبغي أن يكون هذا القرار آخر نص يتناول حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

١٦ - **السيدة بيرغس** (كندا): قالت إن بلدها ردَّ على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة ميانمار بأن علق جزاءاته العامة على التجارة والاستثمار مع ذلك البلد، وسيواصل استعراض سياساته استجابة لمزيد من التطورات. ومع ذلك، لا تزال تراود كندا شواغل جدية حول وضع السجناء السياسيين المتبقين والعنف الجاري في ولايتي كاشين وراخين. ولابد من حماية حقوق جميع الجماعات الدينية والعرقية، وكندا مستعدة لدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى معالجة هذه المسائل وبناء مجتمع ديمقراطي ينعم بالرخاء ويحترم حقوق الإنسان لجميع أبنائه.

١٧ - **السيد عبد العزيز** (مصر): أعرب عن ترحيب بلده بالتطورات الإيجابية في ميانمار، وبخاصة إدانة الحكومة للعنف الذي يرتكبه المتطرفون ضد أقلية روهينغيا المسلمة في ولاية راخين، لكنه يحث على الاعتراف بها كمجموعة عرقية. وينبغي للحكومة أن تعالج الأبعاد السياسية للعنف، وأن تيسر عودة المشردين إلى ديارهم، وأن تمنحهم الجنسية. وترحب مصر باتخاذ القرار بتوافق الآراء وتأمل في أن يواصل المجتمع الدولي وميانمار العمل معا من أجل حل المشاكل المتبقية في البلد حتى لا تصبح هناك حاجة في السنوات المقبلة إلى تناول حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد.

١٨ - **السيد تشوا** (سنغافورة): قال إن القرارات التي تخص بلدانا محددة ذات طابع انتقائي إلى حد كبير وغالبا ما تحركها اعتبارات سياسية وليس الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي في جوهرها تبعث على الانقسام كما أنها تحقق نتائج عكسية. أما قضايا حقوق الإنسان المتعلقة ببلدان معينة فيجب أن يتولاها مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. ولذلك، فإن سنغافورة سوف تمتنع عن التصويت على جميع القرارات التي تخص بلدانا محددة، لكن هذا القرار لا يؤثر على موقفها من حالة حقوق الإنسان في بلد معين. وأعرب عن ترحيب سنغافورة بالتقدم الذي أحرزته ميانمار وبجهودها الجارية في مجال الإصلاح، وقال إن بلده سيواصل دعم ميانمار في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية.

١٩ - **السيد كومار** (الهند): أعرب عن ترحيب بلده بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تنفذها حكومة ميانمار، وقال إن مشاركة داو أونغ سان سو كي كرئيسة للجنة البرلمانية المعنية بسيادة القانون إنما يعكس التحول السياسي الجاري هناك. ويشيد بلده بما اتخذته الحكومة من خطوات لاستعادة القانون والنظام وتعزيز السلم والاستقرار في ولاية راخين، فضلا عما تبذله من جهود لتلبية احتياجات الإغاثة والتأهيل لجميع الطوائف المتضررة. كما تمثل أحد التطورات الإيجابية في إنشاء لجنة للتحقيق في الأسباب الجذرية للعنف وتقديم توصيات في هذا الشأن. وأضاف قائلا إن الحكومة برهنت على رغبتها في التعاون مع المجتمع الدولي، وينبغي أن يقدم لها كل دعم ممكن بروح من الثقة والتعاون. وأردف قائلا إن جعل هذا القرار آخر نص يصدر بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار سيظهر بجلاء الدعم الأكيد من جانب المجتمع الدولي للإصلاحات الجارية.

٢٠ - **السيد هيساجيما** (اليابان): قال إن بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار لأنه يؤيد الغرض العام من النص وأهمية اعتراف المجتمع الدولي بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها ميانمار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيعها على اتخاذ المزيد من الخطوات إلى الأمام. وترقب اليابان عن كثب الحالة في ولاية راخين، وترحب بالاجتماع الذي عقده الرئيس مؤخرا مع الزعماء الدينيين من كلتا الطائفتين وبإنشاء لجنة للتحقيق. وعلى جميع الأطراف أن تعمل معا بصورة بناءة، كما أن مما له أهميته الحاسمة أن تصل المساعدة

الإنسانية إلى جميع الطوائف المتضررة. وينبغي أن يكون تناول المجتمع الدولي للوضع قائما على الحوار والتعاون. وتحث اليابان ميانمار على مواصلة بذل جهودها لمعالجة التحديات المتبقية حتى يمكن للدول الأعضاء أن تفكر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى صدور قرار في المستقبل بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي الوقت نفسه، ستواصل اليابان دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان.

٢١ - **السيد عدنان** (إندونيسيا): قال إن بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار، وإنه يرحب بما أحرزته حكومة ميانمار من تقدم كبير في معالجة قضاياها الداخلية، بما في ذلك تعزيز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بغرض تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبها. وكان من بواعث تشجيع إندونيسيا ما تم اتخاذه من خطوات، كما أنها ستواصل دعم برنامج الإصلاح الذي يقوم به الرئيس من أجل تعزيز السلم والاستقرار والتنمية. وأضاف قائلا إنه من الواضح أن الحكومة جادة في جهودها وفي تركيزها على معالجة التوترات العرقية. وينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة، أن تساعد في البحث عن حلول طويلة الأجل وفي المساعي التي يقوم بها البلد من أجل الإصلاح والتحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية.

٢٢ - **السيدة مبالا إينغا** (الكاميرون): قالت إن بلدها يرحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وإن امتنع عن التصويت دائما على القرارات التي تخص بلدانا محددة. ففي القضايا المتصلة بحقوق الإنسان، ينبغي أن يسود الحوار والتعاون، وتعارض الكاميرون اتخاذ تدابير أحادية ضد البلدان. وأشارت إلى الأهمية الأساسية لتحقيق الانسجام في العلاقات بين الدول، وقالت إن القرارات التي تخص بلدانا محددة لا تتناول دائما الجانب الأهم: ألا وهو رفاه الشعب. وترحب الكاميرون بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي وميانمار والمجتمع الدولي، وتحث جميع الأطراف على مساعدة ميانمار في تعميق ما قامت به من إصلاحات إيجابية للنهوض بالسلام والعدالة الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية.

٢٣ - **السيد كوماسيت** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار، لكنه يأمل في أن تؤدي التطورات غير المسبوقة التي حدثت في ميانمار إلى وضع حد للقرار مثار الخلاف والمتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد. وسوف يجري التغلب على التحديات المتبقية في ميانمار عن طريق الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة بدعم من المجتمع الدولي، وعن طريق الحوار البناء والاحترام المتبادل والتوافق والأخذ بنهج غير تصادمي بين مختلف الأطراف. واعترافا بالتغييرات الإيجابية في ميانمار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم برفع جميع الجزاءات الاقتصادية على البلد لتيسير إدماجه، وتحسين تمتع شعبه بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

٢٤ - **السيدة هيوانبولا** (أستراليا): قالت إن بلدها يرحب بالاعتماد التاريخي للقرار بتوافق الآراء، ويشيد بما حققته ميانمار من مكاسب ملحوظة. وأمام شعب ميانمار الآن فرصة أفضل من أي وقت مضى خلال السنوات الخمسين الأخيرة لكي ينعم بحياة يسودها السلام والرخاء في عصر جديد من الانفتاح تجسده داو أونغ سان سو كي، التي هي الآن مطلقة السراح لكي تعبر عن أمانيها في برلمان البلد. واعترافا من استراليا بما اتخذ من خطوات هامة، فقد رفعت جزاءاتها المتعلقة بالسفر وجزاءاتها المالية وطبّعت علاقاتها التجارية والاستثمارية مع ميانمار؛ وزادت أيضا زيادة كبيرة من معونتها الإنمائية لمساعدة ميانمار على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - وأضافت قائلة إن استراليا تؤيد جهود بناء السلام، وبخاصة في ولاية راخين حيث تستدعي الحاجة بصورة ملحة بوجه خاص القيام بمزيد من الخطوات نحو تحقيق السلام والمصالحة. وتحث استراليا الدول الأعضاء على تعزيز مشاركتها مع حكومة ميانمار لضمان تعميق الاصلاحات الجارية. ولا يزال أمام ميانمار طريق طويل، وينبغي لها أن تصمد على درب الإصلاح من خلال مواصلة التوسع في الحريات السياسية، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المتبقين، وتعزيز المصالحة الوطنية، ودعم حقوق الجميع. وأعربت عن أمل بلدها في أن يكون القرار آخر نص أساسي تنظر فيه اللجنة الثالثة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٢٦ - **السيدة لي زياومي** (الصين): قالت إن بلدها أيد دائما الحوار البناء بشأن مسائل حقوق الإنسان لكنه يعارض استخدام القرارات التي تخص بلدانا محددة للتدخل في الشؤون الوطنية. ومهما يكن من أمر، فهو يرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن القرار ويشيد بوفد ميانمار لما تحلى به من مرونة. وأضافت القول بأن ميانمار أحرزت تقدما ملحوظا في تعزيز المصالحة الوطنية، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية، وتحسين علاقاتها الخارجية. وتأمل الصين في أن تظل ميانمار جارة مستقرة، ويعد إنشاء لجنة للتحقيق في الحالة في ولاية راخين خطوة إيجابية. بيد أنه ينبغي أن تكون ميانمار حرة في تصريف شؤونها الداخلية، والحالة في تلك الولاية هي شأن داخلي. وعلى المجتمع الدولي أن يوفر الدعم البناء وأن لا يلجأ إلى الانتقادات والضغوط، كما ينبغي له أن يحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحقوق السيادية لميانمار. واختتمت كلامها بالقول إن الصين تعارض بقوة استخدام القرارات التي تخص بلدانا محددة لفرض آراء دول أعضاء على بلدان أخرى، وتأمل في أن يكون هذا القرار هو الأخير بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٢٧ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلده** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أعربت عن التزام بلدها الثابت بمبادئ عدم التدخل، واحترام سيادة الدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، ولذلك فهو يرفض الممارسة غير المستحبة المتمثلة في الإدانة الفردية والانتقائية لبلدان نامية بذريعة دعم حقوق الإنسان. وقالت إن فنزويلا ترحب بجميع الإجراءات الرامية إلى تيسير التفاوض والحوار بين الأطراف دون اللجوء إلى ضغوط لا لزوم لها وليس من شأنها سوى إثارة الانقسام والمواجهة. وتابعت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المناسبة لتناول حالات بعينها من حالات حقوق الإنسان على أساس من الحوار البناء والحيادية والمعلومات الموضوعية الموثوق بها، ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه المجلس أداة قيمة أنشئت لهذا الغرض.

٢٨ - **السيدة شانغتراكول** (تايلند): أعربت عن ترحيب بلدها بالتحول الهائل الذي حدث في ميانمار، وبالتزام الحكومة الواضح بالإصلاح الديموقراطي والمصالحة الوطنية، لكن التحدي الرئيسي يكمن في ضمان تعميق جذور الإصلاح. وعلى المجتمع الدولي أن يفعل أكثر من مجرد الترحيب بما حدث من تغيير؛ بل عليه أن يبعث برسالة دعم لا لبس فيها لحكومة ميانمار وشعبها، وأن يمتنع عن ممارسة أي ضغوط سياسية لا لزوم لها، وأن يوفر الحوافز على القيام بمزيد من الإصلاحات. وقالت إن القرار كان أكثر توازنا وأكثر تشجيعا واستشرافا للمستقبل عن قرارات السنوات السابقة، وينبغي لهذا النهج الجديد أن يمهد الطريق لحوار وتعاون حقيقيين. وأردفت قائلة إن تايلند تثق بالكامل في التزام الحكومة بالمضي قدما في عملية الإصلاح، ولذا فهي تعتقد بأنه لن تكون هناك حاجة إلى قرار قطري معني بميانمار في عام ٢٠١٣.

٢٩ - **السيد اليافعي** (الإمارات العربية المتحدة): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن معظم الدول

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي امتنعت عن التصويت على القرارات الخاصة بميانمار والقرارات الأخرى التي تخص بلدانا محددة، ولكن الديمقراطية الجديدة في ميانمار تحتاج إلى دعم قوي من المجتمع الدولي؛ ولهذا السبب، انضمت منظمة التعاون الإسلامي إلى توافق الآراء بشأن القرار. وتشجع المنظمة حكومة ميانمار على مواصلة جهودها الرامية إلى إنهاء العنف بين المجموعات العرقية والدينية، وبخاصة الهجمات المنظمة التي تستهدف أساسا أقلية روهينغيا المسلمة. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تكرار حدوث العنف، ومحاسبة مرتكبيه والتصدي للتحيزات المتأصلة والمواقف التمييزية. ومن الضروري وضع سياسة للإدماج والمصالحة الطويلة الأجل بين بوذيي ولاية راخين ومسلمي أقلية روهينغيا.

٣٠ - وأضاف قائلا إن منظمة التعاون الإسلامي يساورها بالغ القلق إزاء تحفظ ميانمار على الفقرات ٧ و ١٤ و ١٥ من مشروع القرار. فبدون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وخاصة الرفض المتأصل حيال أقلية روهينغيا وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بأفرادها، بما في ذلك حقوقهم في الجنسية، لن يتسنى أبدا لعملية الديمقراطية أن تكتمل أو أن تكون كاملة المصداقية. وكانت إدانة الرئيس للأعمال الإجرامية والعنف الأخرق في ولاية راخين خطوة في الاتجاه الصحيح، وتأمل منظمة التعاون الإسلامي أن تفي الحكومة بكل تعهداتها. وفي الوقت نفسه، ستواصل المنظمة تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا العنف بصرف النظر عن ديانتهم أو أصلهم العرقي، وتأمل في فتح مكتب ميانمار لتنسيق هذه المساعدة، التي لا ينبغي أبدا تسييسها.

٣١ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا): قال إن بلده يتمسك بموقفه المبدئي التقليدي ضد القرارات التي تخص بلدانا محددة، والتي تستخدم بصورة انتقائية لتوجيه الاتهامات إلى بلدان الجنوب، وهي دليل على تطبيق المعايير المزدوجة والتسييس. فالقرار المتعلق بميانمار لا يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل حقوق الإنسان؛ لكنه استخدم بدلا من ذلك كأداة سياسية تتنافى ومبادئ الموضوعية والعالمية وعدم الانتقائية. ولذلك، فإن كوبا تعارض الدوافع السياسية التي يرتكز إليها القرار. وأضاف قائلا إن مجلس حقوق الإنسان وآليته الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل يوفران المحفل الملائم للنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على أساس من الحوار البناء والمساواة.

٣٢ - **السيدة فورمان** (إسرائيل): قالت إن بلدها يرحب باعتماد القرار بتوافق الآراء، وبالتطورات الإيجابية في ميانمار، وبخاصة إطلاق سراح مئات السجناء السياسيين وإجراء انتخابات فرعية تكللت بالنجاح. وأضافت أن بلدها يرحب يعترف بالمشاركة الإيجابية لوفد ميانمار ويعرب عن امتنانه للمرونة التي تحلى بها جميع الوفود.

٣٣ - **السيد شين دونغ إيك** (جمهورية كوريا): أعرب عن ترحيب بلده بما أحرزته ميانمار من تقدم في تعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. وقال إن القرار يعكس بصورة متوازنة كلا من أوجه التقدم التي تحققت إلى جانب الشواغل المتبقية التي تراود المجتمع الدولي. وأعرب عن أمل وفده في أن يؤدي استمرار إحراز التقدم وتنفيذ الإصلاحات في ميانمار إلى عدم مناقشة قرار يتعلق بميانمار في الجمعية العامة في المستقبل.

٣٤ - **السيدة نغوين كام لنه** (فييت نام): قالت إن بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ويرحب بالتطورات الإيجابية في ميانمار. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم حكومة ميانمار في جهودها الرامية إلى تعزيز المزيد من الديمقراطية. بيد أن موقف بلدها الثابت تمثل دائما في أن السبيل الوحيد والملائم والفعال لمعالجة مسائل حقوق الإنسان إنما يتأتى من خلال الحوار البناء والمشاركة والتعاون الإيجابيين، وأن القرارات التي تخص بلدانا محددة ليس من شأنها سوى تقويض التعاون وإثارة المواجهة.

٣٥ - **السيدة سولورزانو - آرياغادا** (نيكاراغوا): قالت إن حكومة بلدها تلتزم بالكامل بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لكل أبناء نيكاراغوا دون تمييز. لكنها لا تزال تعارض الممارسة الانتقائية والمسيَّسة المتمثلة في تقديم مشاريع قرارات كل سنة بشأن بلدان محددة. فالحوار والتعاون هما أفضل حل ممكن لأي حالة دون اللجوء إلى التدخل الأجنبي والضغوط الخارجية. وتلاحظ نيكاراغوا التطورات الإيجابية التي حدثت في ميانمار، لكنها تتمسك بقناعتها بأن مجلس حقوق الإنسان هو المحفل المثالي لدراسة حالات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وقد أنشئ الاستعراض الدوري الشامل لهذا الغرض بالذات، وهو يتيح فرصة لإجراء مناقشة تقوم على الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التمييز. ويكفل الاستعراض أيضا مزيدا من الاتساق في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال إجراء حوار بناء عن الحالات في جميع البلدان في ظروف متكافئة.

٣٦ - **السيد يورنتي** سوليتس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن مجلس حقوق الإنسان هو المحفل المعني بدراسة حالات حقوق الإنسان في مختلف البلدان في ظروف متكافئة. ومن شأن النظر في قرارات تتناول بلدانا محددة في اللجنة الثالثة أن ينطوي على الانتقائية والتسييس، ولا يزال بلده على موقفه من معارضة هذه الممارسة.

٣٧ - **السيد فيالو** (إكوادور): قال إن بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار لكنه لا يزال يعارض استخدام القرارات التي تخص بلدانا محددة في تناول حالات حقوق الإنسان. فمجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المختصة بالنظر في هذه الحالات، والاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة لذلك لأنه يخلو من التسييس وازدواجية المعايير. وأضاف قائلا إن موقف إكوادور الطويل الأمد برفض القرارات التي تخص بلدانا محددة لا يؤثر على آرائها بشأن حالات حقوق الإنسان في البلدان التي تشملها تلك القرارات. وأردف قائلا إن التعاون والحوار البناء هما الوسيلة الفعالة لتحسين حالة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/C.3/67/L.32/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/67/L.32/Rev.1: حقوق الإنسان والفقر المدقع

٣٨ - **السيد ثورنبري** (بيرو): عرض مشروع القرار، فقال إنه يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٢١، الذي يتضمن المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان.

٣٩ - انضمت تركيا، وجمهورية كوريا، وفنلندا، والنرويج، ونيوزيلندا إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٠ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن كلا من إثيوبيا، وأرمينيا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ، وبيلاروس، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسودان، والسويد، وصربيا، وفرنسا، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وقيرغيزستان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالي، ومدغشقر، ومصر، ومنغوليا، وموريتانيا، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/67/L.40: حماية المهاجرين

٤١ - **السيد دياز غراس** (المكسيك): عرض مشروع القرار، وقال إن إكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتركيا، والسلفادور، ونيجيريا، والهند انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقال إن مشروع القرار يشير إلى أن حقوق الإنسان المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان الأساسية لا ينبغي أن تتأثر بوضع الأفراد كمهاجرين وينبغي حمايتها في جميع الأوقات. وأضاف قائلا إن على الدول أن تحمي حقوق المهاجرين في أقاليمها. ويشدد مشروع القرار كذلك على التزام الدول بحماية المهاجرات من العنف والاستغلال.

٤٢ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن كلا من إثيوبيا، وأرمينيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتونس، والجزائر، والسنغال، والسودان، والصومال، وطاجيكستان، والفلبين، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومالي، والمغرب، وموريشيوس، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/67/L.47: مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم

٤٣ - **السيد اليافعي** (الإمارات العربية المتحدة): عرض مشروع القرار باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقال إنه يعكس الأحداث الأخيرة من خسارة في الأرواح وأحداث عنف وتمييز ضد المسلمين والتي أشعل فتيلها شريط الفيديو البشع الذي عمد إلى الإساءة إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وقال إن على الحكومات أن تكفل ليس فقط حرية الكلام ولكن أيضا حرية العقيدة بعيدا عن الاستفزازات الوضيعة. فليس من شأن الاستخدام الانتقائي للحق في حرية العقيدة تحت ذريعة حرية الكلام سوى أن يسهم في الفُرقة وعدم الانسجام.

٤٤ - وأضاف قائلا إن قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ وقرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٦ يعبران عن الفهم العام لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بالتعصب على أساس الدين. وأردف قائلا إن توافق الآراء بشأن هذه المسألة، والذي لم يكن تحقيقه بالأمر الهين، سوف يتم الحفاظ عليه.

٤٥ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن الجمهورية الدومينيكية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/C.3/67/L.21/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/67/L.21/Rev.1: تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

٤٦ - **الرئيس**: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٧ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاسو): عرض مشروع القرار، وقال إن المجموعة الأفريقية تشعر بالرضى لإدراج موضوع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في جدول أعمال الجمعية العامة. وأضاف قائلا إن مشروع القرار هو الأول من نوعه حول هذه المسألة.

٤٨ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن كلا من الأردن، وألبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وباراغواي، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وصربيا، وغرينادا، والفلبين، وكرواتيا، ولبنان،

والنرويج، والنمسا، وهايتي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/67/L.21/Rev.1.

٥٠ - **الأب وايلي** (الكرسي الرسولي): قال إنه على الرغم مما يتضمنه مشروع القرار من عناصر هامة، فإن وفده يرغب في أن يؤكد مجددا تحفظاته الثابتة فيما يتعلق بتعبيري ''الصحة الجنسية والإنجابية'' و ''نوع الجنس'' على نحو ما وردا في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين. فعبارة ''الصحة الجنسية والإنجابية'' لا ينبغي فهمها على أنها تشمل إتاحة الحصول على الإجهاض والمواد المجهضة. أما مصطلح ''نوع الجنس'' أو Gender فهو يعني ''الذكر'' و ''الأنثى'' وفقا للاستخدام العام والتاريخي للمصطلح.

٥١ - **السيدة رافتي** (قبرص): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلد المنضم إليه كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام إليه جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وآيسلندا، وصربيا، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أرمينيا وليختنشتاين، وقالت إن اعتماد مشروع القرار يمثل خطوة تاريخية في المسعى العالمي لإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥٢ - **السيد راغاغليني** (إيطاليا): قال إن مشروع القرار ليس غاية في حد ذاته، لكنه بالأحرى أداة لتحقيق هدف مشترك يتمثل في تحرير الفتيات في مختلف أنحاء العالم من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأضاف قائلا إن بلده من كبار الداعمين للبرامج الرامية إلى إنهاء هذه الممارسة.

٥٣ - **السيد موسوت** (كينيا): قال إن اعتماد مشروع القرار سيوفر إطارا عالميا لمعالجة الممارسة الشائنة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ونبَّه إلى أن هذا ليس وقتا لتوجيه الاتهامات أو إلقاء اللوم. فهذه الممارسة، فضلا عن جانبها المتعلق بحقوق الإنسان، لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، وأبعاد مجتمعية وشخصية، ومن هنا صعوبة القضاء عليها.

٥٤ - وأضاف قائلا إن قانونا صدر مؤخرا في كينيا يحظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو التكسب منها بل ويحظر أي تعليقات مهينة يمكن أن توجه إلى النساء اللاتي لم تخضعن لتلك الممارسة.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

(أ) **العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم** (تابع) (A/C.3/67/L.24/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/67/L.24/Rev.1: حقوق الشعوب الأصلية

٥٥ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار مالية في الميزانية البرنامجية.

٥٦ - **السيد يورنتي سوليتس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): عرض مشروع القرار.

٥٧ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن بابوا غينيا الجديدة وباراغواي وسلوفينيا واليونان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٥٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/67/L.24/Rev.1.

٥٩ - **السيد دين** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): قال إن أبناء الشعوب الأصلية، شأنهم شأن كل الأفراد الآخرين، يتمتعون بالحق في الحماية الكاملة لحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية. فحقوق الإنسان عالمية وتطبق بالتساوي على الجميع. ولا ينبغي لمجموعات معينة في المجتمع أن تستفيد من حقوق لا تتاح لغيرهم. ولا

تقبل المملكة المتحدة بمبدأ حقوق الإنسان الجماعية. ومن المهم ضمان عدم تأثر الأفراد داخل المجموعات أو تركهم دون حماية إذا ما سمح لحقوق المجموعة أن تطغى على حقوق الفرد. وأضاف قائلا إن هذا الموقف لا يتعارض مع حقيقة أن الحكومات التي تتبعها ولايات كثيرة ذات شعوب أصلية قامت بمنحها حقوقا جماعية في إطار تشريعاتها الوطنية، الأمر الذي يدعم المواقف الاقتصادية والسياسية للشعوب الأصلية في هذه الولايات. ولذلك، فإن المملكة المتحدة تفهم أي إشارات متفق عليها دوليا بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أنها تشير إلى تلك الحقوق الممنوحة للشعوب الأصلية على المستوى الوطني.

٦٠ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن كثيرا من أهالي ومجتمعات الشعوب الأصلية معرضون لآثار تغير المناخ. بيد أن الولايات المتحدة لا تتفق في الرأي مع ما تنطوي عليه ضمنا نتائج المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض، المشار إليها في مشروع القرار، من أن الحل يكمن في إلقاء اللوم على مجموعة معينة من البلدان.

٦١ - **السيد دمبسي** (كندا): قال إن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يعبر عن أماني المجتمع الدولي وليس ملزما قانونا. كما أنه ليس تعبيرا عن القانون العرفي الدولي، ولم يغير شيئا من قوانين كندا.

٦٢ - **الرئيس:** قال إنه يقترح، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٨٨/٥٥، أن تحيط اللجنة علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية (A/67/301).

٦٣ - وقد تقرر ذلك.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** (تابع) (A/C.3/67/L.55/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/67/L.55/Rev.1: تمجيد النازية: عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٦٤ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٦٥ - **السيد نيبنزي** (الاتحاد الروسي): قال إن مشروع القرار يعد إحياء لذكرى هؤلاء الذين ضحوا بأرواحهم في النضال ضد النازية، وأن المطالبة بإجراء تصويت مسجل على مشروع القرار ليست سوى محاولة لإنكار التاريخ. ففي بلدان معينة، لا تزال تقام النصب التذكارية للنازيين بوتيرة متزايدة. وفي كثير من الأحيان، تتحول الاحتفالات بالذكرى السنوية للتحرر من النازية إلى أيام للحداد؛ ويلقى القبض على الأشخاص الذين يكرمون معارضي النازية؛ ويجري تمجيد المتواطئين مع النازية.

٦٦ - وأضاف قائلا إن وفودا معينة عمدت لبضع سنوات إلى الترويج للفكرة القائلة بأن الأفكار العنصرية ينبغي مواجهتها من خلال إجراءات المنع والمقاضاة الجنائية، وبأن المجتمع، في الديمقراطيات السليمة، كفيل بأن يرفض بنفسه الأفكار العنصرية. بيد أن ذلك لا يفسر ما أقدم عليه أندرس برايفيك، الذي أودى استخدامه لحرية التعبير بحياة العشرات من القتلى الأبرياء في النرويج، كما لا يفسر حادثة إطلاق النار التي وقعت مؤخرا في معبد للسيخ في الولايات المتحدة.

٦٧ - وأوضح أن مقدمي مشروع القرار تفاوضوا بشأن بعض التعديلات التحريرية في الفقرة ١٦ من مشروع القرار.

٦٨ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن أنغولا وجمهورية تترانيا المتحدة والعراق ونيجيريا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٦٩ - **السيدة بلسكايا** (بيلاروس): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار، فقالت إن ربع مواطني بلدها قضوا نحبهم في الكفاح ضد النازية، التي أحرقت أيضا ٦١٩ قرية من قرى البلد. بيد أن آثار الإيديولوجية لا تزال باقية. ولا تزال الأحزاب السياسية المتطرفة تعمل بشكل صريح على غرس الأفكار النازية القائمة على الكراهية والإقصاء العرقي والتفوق العنصري. ويتذرع عدد من الدول بحجة حرية الكلام لإغفال الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية، وهي تنظر إلى تمجيد النازية نظرة مغايرة وتساعد بذلك على بعث الإيديولوجية الفاشية.

٧٠ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مشروع القرار لا يميز بين التعبير الهجومي، الذي ينبغي حمايته، وبين الأفعال الهجومية من قبيل التمييز والعنف المدفوعين بالتعصب، والتي ينبغي دائما حظرها. فحرية الأفراد في التعبير وتكوين الجمعيات ينبغي الدفاع عنها بقوة حتى وإن كانت الأفكار هجومية. وينبغي حث الدول على الامتناع عن الاحتجاج بالمادة ٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والمادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لغرض تقييد حرية التعبير أو إيجاد أعذار لعدم اتخاذ تدابير فعالة. ففي أي مجتمع تسوده الحرية، تسقط الأفكار الداعية إلى الكراهية. وأضافت قولها إن أفضل ترياق لمعالجة ذلك يتمثل في الأنشطة الاستباقية التي تقوم بها الحكومة لتوعية مجموعات الأقليات الدينية وفي الدفاع القوي عن حرية الديانة وحرية التعبير على السواء، وليس عن طريق تجريم حديث الكراهية.

٧١ - بناء على طلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/67/L.55/Rev.1.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسرائيل، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنست وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، الفلبين، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب،

المكسيك، مليديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

جزر مارشال، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

إسبانيا، استراليا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا. آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، غامبيا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطه، مالي، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

٧٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/67/L.55/Rev.1 بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ٣ أصوات، وامتناع ٥٧ عضوا عن التصويت.

٧٣ - **السيدة ديساي** (تيمور ليشتي) والسيدة بولو (توغو): قالتا إن تصويتهما تأييدا لمشروع القرار لم يسجلا نتيجة لعطل في جهاز التصويت.

٧٤ - **السيدة لوي** (سويسرا): قالت إن مشروع القرار لا يستهدف سوى بعض الأشكال المعاصرة من العنصرية. إلا أن العنصرية مرفوضة بجميع أشكالها. وينبغي أن يدمج مشروع القرار في مشروع القرار الجامع بشأن العنصرية المقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي يتناول أيضا الأشكال المعاصرة من العنصرية.

٧٥ - **السيد هيلده** (النرويج): قال إن التعصب يجب أن يواجه بالحوار والمناقشة المفتوحة وليس بتقييد الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ولا يزال مما يبعث على القلق بالنسبة لمشروع القرار نطاقه الضيق ومنظوره غير الكافي فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومما يدعو للأسف المعالجة التي تناول بها مشروع القرار حرية الكلام والتعبير واستقلالية المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. والتركيز المتحيز على مسائل معينة لا صلة لها بجدول أعمال حقوق الإنسان أمر لا يخدم النهوض بالكفاح المشترك ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي الأخذ بنهج أكثر شمولا وأكثر موضوعية وأكثر ملاءمة من الناحية القانونية.

٧٦ - **السيدة ماكريانس** (قبرص): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن النص تناول عددا كبيرا من الشواغل. وقد حذفت بعض الصياغات الأشد إثارة للخلاف والتي تضمنها مشروع القرار المقدم في عام ٢٠١١، مثل الفقرة المتعلقة بالمجتمع المدني. أما القرار الحالي فهو يتمشى بالكامل مع أحكام المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ورغم إمكانية زيادة تشذيب الصياغة، فإن مشروع القرار بصيغته الحالية يعكس بصورة أكثر دقة الحكم الصادر عن محمة نورمبرغ. وكانت الإشارة إلى دور الإنترنت في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أكثر توازنا عن الأعوام السابقة.

٧٧ - غير أن التغيير غير المتوقع في عنوان مشروع القرار أدى إلى تضييق نطاقه. فهو يتناول الحقوق الأساسية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات بصورة تقييدية إلى حد كبير. كما أن سبل معالجته لمسائل إقامة المباني والنصب التذكارية لم تكن صائبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. كما أن المطالب الصارمة والتفصيلية المقدمة إلى المقرر الخاص تضر باستقلاليته وتحد بشكل لا لزوم له من الممارسة المتعلقة بتقديم التقارير بصورة شاملة.

٧٨ - **السيدة فاز باتو** (البرتغال): أعربت عن تقدير وفدها لما تضمنه مشروع القرار من إشارات أكثر دقة إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقالت إنه لا تزال هناك شواغل فيما يتعلق بضمان حرية التعبير وإدراج مسائل منبتة الصلة بجدول أعمال حقوق الإنسان والعنصرية.

٧٩ - **السيدة فيك** (الأرجنتين): قالت إن الفقرة ٢٣ من مشروع القرار لا ينبغي أن تفسر تحت أي ظرف من الظروف على أنها تنطوي على تقييد لحرية التعبير.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.